

## العوامل المؤثرة في سعر الصرف في السودان دراسة تطبيقية للفترة (2018 – 1998م)

د. هبة عوض الله علي حسين

استاذ مساعد بقسم الاعمال المصرفية- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية- جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية –  
الرياض- المملكة العربية السعودية.  
hibahussinawad@gmail.com

د. نادية بشرى محمد علي

استاذ مساعد بقسم الاعمال المصرفية- كلية الاقتصاد والعلوم الادارية- جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية –  
الرياض- المملكة العربية السعودية.  
nadiabushra12@gmail.com

د. هويدا محمد فضل محمد

استاذ مساعد بقسم نظم المعلومات - كلية إدارة الاعمال- جامعة حفر الباطن - المملكة العربية السعودية.  
dr.howaida1@gmail.com

### المستخلص

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة على سعر الصرف للجنه السوداني خلال الفترة ( 1998- 2018م). تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف في السودان وما هو أثر المتغيرات (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، معدل التضخم وهامش المربحة) على سعر الصرف في السودان خلال فترة الدراسة .و تفترض الدراسة وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف و الناتج المحلي الاجمالي ، وهامش المربحة ، كما تفترض الدراسة وجود علاقة طردية بين معدل التضخم و سعر الصرف. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القياسي والاحصائي في الجانب التطبيقي . واعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المتمثلة في الكتب و المراجع والاوراق العلمية والمجلات والتقارير الرسمية الصادرة من بنك السودان المركزي الجهاز المركزي للإحصاء إضافة إلى البحوث و الدراسات السابقة المنشورة و غير المنشورة والمواقع الالكترونية . أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هنالك علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و هامش المربحة ، وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومعدل التضخم . ومن أهم توصيات الدراسة العمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية وذلك باتخاذ السياسات التي تساعد على تقليل معدلات التضخم حيث يتمكن البنك المركزي من المحافظة على استقرار سعر الصرف والعمل على زيادة الانتاج والانتاجية وتحسين جودة السلع والخدمات المنتجة محلياً التي تؤدي بدورها إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي واستقرار سعر الصرف.

**الكلمات المفتاحية :** سعر الصرف ، المتغيرات ، دراسات تطبيقية ، السودان.

## **The Factors Affecting on Exchange Rate in Sudan**

### **An Empirical Study From ( 1998 – 2018)**

#### **Abstract**

The study has taken the effective factors on SDG exchange rate in a timeframe between (1998 –2018). The study problem focused on the most important factors which effect on the exchange rate in Sudan, taking in mind the impact of the variables (the average of Gross domestic product growth, inflation rate and margin of profit) on exchange rate in Sudan during study timeframe.

The study hypothesizes inverse relationship between Exchange Rate (XR) in a side and both Gross Domestic Product (GDP) and Profit Rate (PR) on the other side. The study also hypothesizes a positive relationship between inflation rate and margin of profit .

Methodologies in this study are Descriptive method and both Statistical and Standard method on the applicable side of it. Data of the study based on secondary data which are books, references, papers, magazines and formal reports which were declared from Sudan Central Bank and Sudan Central Statistic Organization on addition to researched and previous published and unpublished studies as well as WEBs.

The study concludes that there is a confirmed inversed relationship between exchange rate and gross domestic product growth and margin of profit ; on the other hand there is a positive relationship between exchange rate and inflation rate.

The study recommends to work for reaching very low inflation rates by applying the policies which eliminate inflation rates so the Central Bank can evolve to stabilize the exchange rate and to work for devolving the production and productivity rates as well as improving the level of Goods and services quality which are locally made, this will lead to raise GDP that will reflect positively on economic development and lead to exchange rate stability.

**Key words:** exchange rate, variables, applied studies, Sudan

## المقدمة

يعتبر التبادل الدولي المرآة العاكسة للتنمية الاقتصادية، باهتمامه على ميادين واسعة من تدفقات السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال، و تتحدد العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق التدفقات الحقيقية و المالية بين الدول مما يستدعي في معظم الأحيان اللجوء إلى تحويل العملات بين هذه الأخيرة، وذلك لعدم توفر عملة عالمية يتم على أساسها التبادل الدولي، خاصة بعد أن فقد الذهب صفته كعملة مرجعية مما تطلب تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبها وفق متغيرة عرفت بـ "سعر الصرف" وهو عبارة عن ثمن عملة بلد ما مقومة بعملة بلد آخر.

يعتبر سعر الصرف متغيراً اقتصادياً شديد الحساسية و أي تذبذب لسعر الصرف قد يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية و بالتالي على الاقتصاد ككل، فإتباع سياسة صرف ملائمة تتماشى مع متطلبات الاقتصاد الدولية له أثر إيجابي في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي. ولقد عرف العالم عدة نظم نقدية من خلال التطور التاريخي الذي مر به النظام النقدي الدولي، بداية من قاعدة الذهب التي كان فيها الذهب الغطاء المطلق لجميع عملات الدول إلا أن هذا النظام لم يستمر طويلاً فبانتهاء الحرب العالمية الثانية، تم استبدال قاعدة الذهب بنظام جديد عرف بنظام "بريتون وودز" والقائم على أساس قابلية تحويل الدولار الأمريكي فقط إلى ذهب، وبموجب هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملات الأخرى بالنسبة للدولار .

والسودان كأحد دول العالم الثالث يعاني الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتقلبات أسعار الصرف للعملة المحلية ، تراجع الاحتياطي من الصرف الأجنبي وارتفاع حجم العجز في كل من ميزان المدفوعات وميزانية الدولة، مما تسبب في الكثير من الاختلالات والتشوهات الهيكلية التي نتج عنها خلل كبير في توظيف الموارد وتدهور الإنتاج . ونتيجة لتلك المشاكل كان لا بد من تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية ومن أهم المشكلات التي ظلت تلازم الاقتصاد السوداني منذ أمد بعيد مشكلة التضخم وعدم استقرار صرف الدينار السوداني . وتعزى هذه المشكلات إلى العديد من المسببات أبرزها الإنفاق الحكومي المتزايد في مشاريع لم تكن ذات مردود كبير والاعتماد على موارد غير حقيقية لتمويل المشروعات المحلية وتقادم حجم الاستدانة من الجهاز المصرفي . وبما أن سعر الصرف يمثل أحد العوامل الهامة في الاقتصاد تعتبر السياسات الخاصة بتحديد من أهم أدوات السياسة النقدية التي يضطلع بها البنك المركزي من أجل تنظيم حركة النقد الأجنبي ، إذ يعتبر سعر الصرف من أهم الأسعار الرئيسية في الاقتصاد لما تلعبه من دور محوري في إعادة التوازن الخارجي، إذ أن اختيار سعر صرف صحيح يتناسب مع الظروف الاقتصادية يعتبر دعامة أساسية لزيادة الإنتاج وزيادة الصادرات وزيادة الاستثمار الأجنبي . كما أنه يجنب البلاد الكثير من الأزمات.

**مشكلة الدراسة :** بالرغم من أهمية سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية ولها تأثيرات واضحة في الاقتصاد الكلي ، وتزداد هذه الأهمية مع زيادة الانفتاح على العالم الخارجي ، والمتتبع للاقتصاد السوداني يلاحظ تأرجح سعر الصرف وهذا الأمر له آثاره السالبة على الاقتصاد. تكمن مشكلة الدراسة حول تحديد المتغيرات التي تؤثر في سعر الصرف ودرجة تأثير و اتجاه هذه المتغيرات سلبي وإيجابي، ويمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال التساؤلات الآتية :

- ماهي العوامل المؤثرة في سعر الصرف في السودان في فترة الدراسة ؟

- إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية في السودان؟

## أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من الآتي:  
أهمية علمية: تتمثل في اتباع نماذج قياسية لتوضيح العوامل المؤثرة في سعر الصرف في السودان واتجاهاتها  
أهمية عملية: : تتمثل في تقديم معلومات وتوصيات لمساعدة متخذي القرار في وضع سياسات مناسبة لسعر الصرف تعمل على الاستقرار الاقتصادي.

## أهداف الدراسة :

- تناولت الدراسة الأهداف التالية بالتطبيق على السودان :
- تسليط الضوء على سعر الصرف وأهميته وأنواعه وأنظمته والنظريات المفسرة له
  - معرفة وتحليل العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومن ثم الوصول لنتائج وتقديمها كمقترحات لعلاج المشكلة.

## فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة تأثير سعر الصرف بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية:

### الفرضية الأولى :

وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GGDP) وسعر الصرف، زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تحسين قيمة العملة المحلية

### الفرضية الثانية:

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وسعر الصرف ، زيادة معدل التضخم يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية تجاه العملة الأجنبية.

### الفرضية الثالثة:

وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين هامش المربحات وسعر الصرف، انخفاض هامش المربحات يؤدي إلى تحسين قيمة العملة المحلية تجاه العملة الأجنبية.

### المعادلة:

$$EXR = f (GGDP, INFR, PR)$$

$$EXR = a - a_1 GGDP + a_2 INFR - a_3 PR$$

حيث أن:

EXR= سعر الصرف

GGDP = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

INFR = معدل التضخم

PR = هامش المربحات

## منهج الدراسة:

يستخدم المنهج القياسي التطبيقي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر كل من سعر الصرف كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة التي تشمل (الناتج المحلي الإجمالي، هامش المربحات والتضخم) على بيانات سلاسل زمنية.

تم جمع البيانات من وزارة التجارة الخارجية و الجهاز المركزي للإحصاء للفترة من (1998-2018).

## تنظيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى خمسة أجزاء، الجزء الأول تضمن المقدمة والدراسات السابقة، بينما تضمن الجزء الثاني ادبيات الدراسة والاطار النظري، أما الجزء الثالث يشتمل على تطورات سعر الصرف في السودان والعوامل المؤثرة فيه في الفترة (1998-2018م)، بينما تضمن الجزء الرابع على المنهجية والشواهد التطبيقية، أما الجزء الخامس يحتوي على الخاتمة والتوصيات.

## الدراسات السابقة

**دراسة (عباس، 2003):** هدفت الدراسة الى محاولة توضيح أهمية هذه السياسة ومدى فعالية سياسات سعر الصرف المطبقة في الفترة (2001-1990 م). طبقت الدراسة منهج التحليل الإحصائي لتحديد العلاقة بين سعر الصرف وبقية المؤشرات الاقتصادية. كما قامت الدراسة بتحليل الفترة قبل وأثناء فترة التحرير لاختبار فعالية سياسة سعر الصرف خلال فترة الدراسة وتحديد السياسات الملائمة. توصلت الدراسة إلى ان سياسات سعر الصرف تلعب دوراً هاماً ومقدراً في الاقتصاد. وان السياسات التحكيمية تعيق النمو لأنها تقيد الاقتصاد، أما سياسات التحرير فتساعد على الاستثمار وتدفق رأس المال الأجنبي مما يساعد على تدفق النقد الأجنبي وبالتالي استقرار سعر الصرف. من توصيات الدراسة: الاستمرار في سياسة التحرير التي ساعدت على زيادة الاستثمار المحلي وفتحت الاقتصاد على العالم الخارجي. و على الحكومة وضع استراتيجيات شاملة ومتناسقة لمعالجة المشاكل الاقتصادية.

**دراسة (عبدالله، 2009):** هدف البحث الى دراسة مدى ابتعاد سعر الصرف الحقيقي الجاري عن مستواه التوازني، استخدم الباحث ثلاثة منهجيات مختلفة لقياس ذلك وهي: تعادل القوى الشرائية، المقاربة النقدية لسعر الصرف والنموذج السلوكي لسعر الصرف. من اهم نتائج البحث ان سعر الصرف يستجيب للصدمات الخارجية بأشكال مختلفة اعتمادا على نمط ونظام سعر الصرف من ناحية والسياسات التي تتخذها السلطات النقدية من ناحية أخرى، وان الازمات المالية تمثل مصدرا أساسيا للتذبذبات في سعر الصرف والذي بدوره يؤثر سلبا على استقرار الاقتصاد الكلي. قدم البحث مجموعة من التوصيات منها: لابد من رسم سياسات نقدية ومالية متناسقة للسيطرة على التضخم واستقرار سعر الصرف، أيضا لابد من سياسات تشجع الصادرات وتحمج الاستيراد المتنامي وصولا للتوازن الخارجي.

**دراسة (عبيدالله، 2013):** هدفت الدراسة الى قياس تأثير تقلبات سعر الصرف على أداء الاقتصاد الكلي في السودان، مع التركيز على ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري، وذلك خلال الفترة (1979-2009). تقيس الدراسة تقلب سعر الصرف الفعلي الحقيقي باستخدام نموذج

الإنحدار الذاتي المشروط بعدم التجانس (ARCH) وقد كشفت نتائج طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين أن تقلب سعر الصرف الفعلي الحقيقي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان وتشير النتائج أيضاً إلى أن تقلب سعر الصرف كان له تأثير إيجابي على الميزان التجاري، مما يعني أن تقلبات سعر الصرف تعزز من مقدرة ميزان المدفوعات للاستجابة للصدمات الدولية. قدمت الدراسة بعض التوصيات المتعلقة بإدارة سياسة سعر الصرف في السودان، بالإضافة إلى مقترحات لمزيد من البحث في هذا الموضوع.

**دراسة (رفاعي، 2017):** هدفت الدراسة إلى توضيح الصيغ والسياسات والنظريات المفسرة لسعر الصرف، ومعرفة العلاقة بين سياسة سعر الصرف ووضع الميزان التجاري وبيان أثر سعر الصرف على الصادرات والواردات في الفترة من (2005-2015). من أهم نتائج الدراسة: هناك علاقة عكسية قوية جداً بين سياسة سعر الصرف والميزان التجاري وأن تغير سعر الصرف بصورة مستمرة يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للصادرات السودانية. قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: تنويع تركيبة الصادرات مع التركيز على التصنيع بدلاً من التصدير خام وأيضاً وضع سياسات تحفز على دخول الاستثمارات ورؤوس الأموال الجديدة خاصة الاستثمارات الزراعية

## الاطار النظري لسعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

### أولاً: مفهوم سعر الصرف وأنواعه ووظائفه وانظمته ونظريات تحديده

#### 1. مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى إذ تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعد الأخرى السعر النقدي لها (عوض الله، 2008م)، والتعريف الأكثر اعتماداً دولياً ينص على أن سعر الصرف هو السعر الأجنبي للعملة المحلية أو سعر وحدة واحدة من العملة المحلية معبراً عنه بالعملة الأجنبية أو كمية العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة المحلية (Dornbusch & Roger, 2001)

#### 2. أنواع سعر الصرف

- أ. **سعر الصرف الاسمي: Nominal exchange rate** يقصد بسعر الصرف الاسمي بأنه سعر العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية أو بالعكس، أي سعر عملة محلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية (العباس، 2003) ويمكن تعريف سعر الصرف الاسمي من خلال القيمة الاسمية للعملة وليس من حيث القوة الشرائية لها، و ينقسم إلى نوعين هما سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي (Mishkin, 2012)
- ب. **سعر الصرف الحقيقي: Real exchange rate** يمثل سعر الصرف الحقيقي الأسعار النسبية للسلع بين بلدين أو أكثر. ومن خلال هذا السعر تتم عملية الإحلال والمبادلة بين السلع المحلية والأجنبية. ويعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية أي أن سعر الصرف يعد مفهوماً حقيقياً يقيس الأسعار النسبية لسلعتين (خضير، 2014م)
- ج. **سعر الصرف الفعال: Effective exchange rate** يعرف بأنه متوسط حسابي موزون لأسعار الصرف الثنائية بين عملة الدولة المحلية وعدد من العملات الأجنبية وتستخدم الحصص النسبية لتجارة الدول الخارجية كأوزان لتعكس الأهمية النسبية للشركاء التجاريين، وإذا عدل سعر الصرف الفعال بمعدلات التضخم بالاقتصاد المحلي فإنه يتحول إلى سعر صرف فعال حقيقي (مهوس، 2015م)

### 3. وظائف سعر الصرف

أ. وظيفة قياسية: يعد سعر الصرف وسيلة ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف السلع والخدمات مع أسعارها في السوق العالمية، ويعد سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأجنبية

ب. وظيفة تطويرية: يؤثر سعر الصرف على التركيب السلي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان من خلال الدور الذي يؤديه في تطوير وتشجيع الصادرات للدول المعنية تجاه دولة أخرى، فضلاً عن إمكانية تعطيله لفروع صناعية معينة أو الاستغناء عنها وتعويضها بالاستيراد الأقل سعراً من الأسعار المحلية

ج. وظيفة توزيعية: أن سعر الصرف يعمل على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية من خلال توزيع الثروات الوطنية عن طريق التبادل التجاري إذ تقوم التجارة الخارجية بأعباء توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين مختلف بلدان العالم (موري، 2009م)

### 4. أنظمة سعر الصرف

1. سعر الصرف الثابت: السعر الذي تقوم بتحديدته الحكومات على نحو مباشر من خلال تدخلها في سوق العملات للمحافظة على استقرار العملة والحيلولة دون ارتفاع السعر أو انخفاضه عن المستوى المحدد، وعلى وفق هذا النظام، يكون سعر العملة المحلية ثابتاً أو مرتبطاً عن طريق البنك المركزي بعملة أجنبية رئيسة أو بسلة من العملات الأجنبية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2007م)، علماً أن هذا النوع من الأنظمة يفرض على السلطات النقدية الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الأجنبية. ومن أنواع سعر الصرف الثابت:

- سعر الصرف الثابت حسب قاعدة الذهب وبتراوح بين (1%) على جانبي سعر التعادل: ساد هذا النظام في الفترة من (1971-1994) نتيجة اتفاقية (Bretton Woods) وهي الاتفاقية الدولية التي تم تحديدها في مدينة بريتون وودز بولاية نيو هامبشاير الأمريكية عام 1994 وتحدد على وفقها ربط العملات ببعضها البعض وتم ربطها بالذهب الذي يمكن تحويله إلى دولار لاسيما أنه كان العملة الوحيدة آنذاك القابلة للتحويل إلى ذهب والعكس صحيح.

ب- سعر الصرف الثابت المرن مع وجود هامش محددة على جانبي سعر التعادل: ويقصد به إعلان الدولة التزاماتها بسعر صرف ثابت لعملتها مع إمكانية حركته داخل حدود محددة لا تتجاوز (5%) على جانبي سعر التعادل

ج- سعر الصرف الثابت مع وجود هامش واسعة: يعاد هذا النوع مماثلاً مع (ب)، إذ تقوم الدولة بالالتزام بسعر التعادل مع تحديد هامش واسعة لحركته بحدود (10%-15%) أو أكثر حول سعر التعادل

د- سعر الصرف الثابت القابل للتعديل: أن الدول تحدد سعر صرف محدد لعملتها ما إمكانية تغييره على نحو إرادي بين فترات زمنية معينة وفق مقتضيات وضعها الاقتصادي

2. سعر الصرف الحر - العائم - النقي: السعر الذي يتحدد في السوق وفقاً للطلب والعرض لأي سلعة أخرى، علماً بأنه لا تكون هذه العملة محدد بعملة دولية أو بعملة دولية كالذهب، إذ أن السلطة النقدية غير ملزمة بالتدخل في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو تتخذ قرارات اقتصادية تتعلق بسعر صرف عملتها وتكون غير محتاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية، وبمعنى آخر، أن سعر الصرف العائم يتحدد من خلال تساوي عرض النقد الأجنبي مع الطلب عليه، فالطلب على النقد الأجنبي يعد طلباً مشتقاً من الطلب على الواردات، في حين يعد عرض النقد الأجنبي طلب مشتق من الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية. وقد يكون التعويم على أنواع منها:

- التعويم المدار - غير النقي: إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف وفي الوقت ذاته، تتدخل السلطة النقدية لتحديد حركته لمنع التقلبات في سعر الصرف من أن يتجاوز حداً معيناً، أي أن التدخل يكون موجهاً

-التعويم المستقل: عدم ارتباط أي ارتفاع أو انخفاض لسعر صرف العملة الوطنية بأسعار صرف أي عملة او عملات أخرى ومن ثم يختلف التعويم الحر عن التعويم المدار في نقطتين :  
أ – يحتاج التعويم المدار الى الاحتياطات الرسمية لغرض التدخل في سوق الصرف.  
ب – في التعويم الحر، يفترض ان يكون سعر الصرف التوازني مطابقاً أو يتطابق مع حالة التوازن في ميزان المدفوعات (اذ لاوجود لمثل هذه الفرضية) لاسيما في ظل التعويم المدار عند استعمال الاحتياطات من قبل السلطة النقدية قد يبتعد سعر الصرف التوازني عند حالة توازن ميزان المدفوعات(وارتان،2016م)

## 5. سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسات أسعار الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية والداخلية، ويتوقف تأثير هذه السياسات على مدى استقرار السعر الأمثل الذي يتوقف على نظام سعر الصرف القائم في الدولة، كما أن سياسات أسعار الصرف تعد جزءاً من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي  
ويقصد بسياسة سعر الصرف انها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية للبلد في مجال الصرف بغية تحقيق أهداف معينة. وتعرف أيضاً على أنها سياسة اقتصادية تظهر أهميتها في كثير من الاستخدامات والمجالات تلجأ لها الدول من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف كتنمية الصناعة المحلية، التشغيل، توزيع الدخل ( قدي،2006م).

## أنواع سياسة سعر الصرف :

تجري بعض الدول عمليات رفع وخفض لسعر صرفها من اجل تحقيق أهداف معينة وبتحقق مجموعة من الشروط كذلك لنجاحها، وفيما يلي تفصيلها:

- **سياسة تخفيض سعر الصرف:** يقصد بتخفيض سعر الصرف كل إنخفاض تقوم به الدولة عمداً في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقيمة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهراً قانونياً أو فعلياً في نسبة الوحدة الي الذهب أو لم يتخذ. وتخفيض سعر الصرف بهذا المعني يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقيمة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقيمة بالعملة الوطنية ولتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة في مقدمتها يأتي علاج الاختلال في ميزان المدفوعات وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات، كما أنه يعمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج. وقد يكون التخفيض بهدف زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها ، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية . وبالإضافة إلى حماية الصناعة الناشئة قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عنه تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية. وقد يقصد التخفيض أحياناً زيادة موارد الخزنة العامة للدولة بما يتضمنه منه إعادة تقويم الرصيد الذهبي المتاح لديها وفقاً للسعر الجديد كما يهدف إلى تهيئة الظروف لانتهاج سياسة نقدية تضخمية أحياناً أخرى. وللتخفيض أيضاً أثر مباشر على مستوى النشاط الاقتصادي يشترك مع أثره النقدي في كل من الطلب الداخلي والخارجي إذ يؤدي إلى رفع مستوى الدخل في الاقتصاد القومي، وذلك بما يؤدي إليه من زيادة الصادرات وتقليل الواردات على أن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب المحلي على الواردات. أما عن أثر التخفيض على الأثمان الداخلية فتخفيض سعر الصرف يعني انخفاض ثمن السلعة المصدرة بنفس نسبة التخفيض ما لم يحدث ارتفاعاً عاماً في الأثمان الداخلية مما يتلاشى معه أثر التخفيض والملاحظ عادة ميل الأثمان إلى الارتفاع مع انخفاض سعر العملة الوطنية وذلك لأسباب عديدة منها ضعف ثقة الأفراد في العملة الوطنية، فضلاً عن رفع نفقات المعيشة لا سيما إذا ما كانت الدولة تعتمد على الواردات في السلع الضرورية أو كان إنتاج الصادرات غير مرن، من هنا تمثل سياسة تخفيض سعر الصرف خطراً على قيمة العملة الوطنية في الخارج خاصة إذا ما تكرر استخدام الدولة لهذه الوسيلة سعياً وراء تحقيق التوازن الخارجي. وهكذا فإن النتيجة النهائية أن سياسة التخفيض لا تعتبر آلية لتحسين ميزان المدفوعات بل تتوقف الآثار النهائية له على عوامل عديدة متداخلة (مؤتمر الأمم المتحدة، تقرير 1994-1992م)

- **سياسة الرفع في قيمة العملة:** تهدف هذه العملية أساساً الى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات لمدة طويلة قد يشكل بالنسبة للدولة عدة مساوئ، بإعتباره يؤدي الى تدفق السيولة التي تعتبر من العوامل المؤدية الى التضخم بالإضافة الى ذلك فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف الى اجتذاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تقيم على انها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقاً . وللرفع كذلك من القيمة الخارجية للعملة أسباب منها:

- فائض الميزان التجاري وبالتالي العمل على التخلص من هذا الفائض بإعادة التوازن لميزان المدفوعات.  
- لمواجهة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية الاستراتيجية، كما فعلت فرنسا عندما قامت بالرفع من قيمة الفرنك الفرنسي لمواجهة ارتفاع أسعار النفط في السبعينات  
- لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى مثلما قامت به ألمانيا واليابان من رفع لقيمة عملتيهما عندما رفضت أمريكا تخفيض عملتها لأسباب تتعلق بسمعتها (الحسني، 1999)

## **ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف**

**1/ المعروض النقدي:** يرى الكلاسيك ومن خلال النظرية الكمية للنقود بان هناك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة والاتجاه ، كما اكدت المدرسة النقدية بزعامة ميلتون فريدمان على اهمية النقود في التأثير عمى المستوى العام للأسعار الا انه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك (بخيت، 2005 م)

**2/ عجز الموازنة:** تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في التأثير على اسعار الصرف فاذا انتهجت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الانفاق الحكومي الذي يؤدي بدوره الى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم فان هذا الامر سيؤدي حتماً الى رفع سعر الصرف للعملة المحلية (عباس، 2008م)

**3/ الرقم القياسي لأسعار المستهلك :** ضمن نظرية تعادل القوه الشرائية فان سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل الى الهبوط بالنسبة نفسها التي يرتفع بها مستوى الاسعار، واذا تضاعفت الاسعار في الدولة المحلية فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تتشارك معها في التجارة فان قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح اقل مما كانت عليه من قبل ،اما ضمن قناة تخفيض قيمة العملة اي ارتفاع سعر الصرف الاجنبي يؤدي الى رفع الاسعار نتيجة ارتفاع اسعار الواردات بالعملة المحلية (الغالبى، 2011م)

**4/ الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي GDP:** يعد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهه وسرعة نموه، وان زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تعني زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي مما يكون له اثر ايجابي في سعر الصرف، اي ان زيادة الناتج المحلي تؤدي الى انخفاض سعر الصرف، وان العلاقة عكسية بينهما (أبكر وشرف الدين، 2013 م)

**5/ الايرادات النفطية (اسعار النفط):** ان متغير اسعار النفط الخام يعد من اكثر المتغيرات تقلباً في الاقتصاد العالمي، وهذه التقلبات غالباً ما تتزامن مع التقلبات في سعر صرف الدولار لذلك يؤدي الارتفاع في اسعار النفط الخام بالنسبة للدول المصدرة للنفط الى تحسين قيمة عملاتها مقابل عملات الدول الأخرى، وانتقال الاثر من اسعار النفط الى سعر الصرف يكون بشكل غير مباشر عن طريق العوامل الأخرى المرتبطة بأسعار النفط كالميزان التجاري والحساب الجاري والاحتياطيات الدولية وهذه العوامل بدورها تؤدي الى تغير سعر الصرف (خضير، مرجع سابق)

**6/ درجة الانفتاح الاقتصادي :** يتم قياس درجة الانفتاح الاقتصادي بمدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي تجارياً ويمكن التعبير عن ذلك بقسمة اجمالي الصادرات والواردات على اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وان مستوى انفتاح التدفقات الرأسمالية للداخل او الخارج يؤثر بدرجة كبيرة ومباشرة في سعر الصرف، فاذا كانت هذه التدفقات كبيرة تفوق الطاقة الاستيعابية للاقتصادات الوطنية الامر الذي يؤدي الى زيادة

الاحتياطات الأجنبية وارتفاع قيمة العملة الوطنية ويحدث العكس في حالة هروب راس المال الى الخارج ما ينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية (ابكر وشرف الدين, مرجع سابق)

## ثالثاً: تطورات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه في السودان في الفترة (1998-2018)

### 1. تطورات سعر الصرف في السودان في الفترة (1998-2018م)

شهدت سياسات سعر الصرف في السودان العديد من التغيرات، ففي فترة السبعينات. انتهج بنك السودان سياسة سعر الصرف الثابت حيث تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد وذلك بهدف المحافظة عمي استقرار سعر الصرف، وفي نهاية السبعينات شهد السودان وجود سوقين لسعر الصرف سوق رسمي وآخر موازى، أما في بداية الثمانينات تم إلغاء السعر الموازي واستعيض عنه بالسعر الحر فيما ظل السعر الرسمي ثابت. وفي أواسط الثمانينات تم تخفيض السعر الرسمي بنسبة 48 % استمرت سياسة التخفيض حتى نهاية الثمانينات الي أن بلغت نسبة التخفيض 62 % حتى تم تحرير سعر الصرف وتعويمه بتبني سياسات التحرير الاقتصادي كجزء من سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجها السودان خلال تلك الفترة، شهدت فترة التحرير الاقتصادي إتباع نظام سعر الصرف العائم وتم إلغاء نظام السوقين واستعيض عنيا بسوق حرة موحدة وأصبح سعر الصرف يحدد وفقاً لعوامل العرض والطلب.

يمكن تقسيم المراحل التي طبقت فيها سياسات سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1998-2018م) إلى المراحل التالية:

### 1/ الربط الزاحف (1997\_1999)

منذ العام 1997 م اتبعت الدولة سياسات مالية انكماشية تزامنت مع سيطرة كاملة على التوسع النقدي بواسطة البنك المركزي لامتناس مصادر التوسع النقدي عبر سياسة نقدية انكماشية، حيث تم رفع الاحتياطي القانوني وتقليص تمويل القطاع الخاص، ومما تجدر الإشارة اليه ان نفس الفترة قد شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي من الصين وماليزيا وغيرها من الدول التي استثمرت في مشروع البترول السوداني، حيث اتجه السودان شرقاً، وأدى ذلك الى توفر موارد النقد الأجنبي وتم تقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي وازالته بنهاية العام 1999. وتم توحيد سوق النقد الأجنبي و انتهاج سعر الصرف الزاحف والذي بموجبه أصبح سعر الصرف يتحدد بواسطة لجنة مكونة من بنك السودان، الصرافات، واتحاد المصارف، وتقوم اللجنة بالإعلان عن الحدود الدنيا والعليا لسعر الشراء إلي البنوك والصرافات علي أن تختار أي من الحدين ليمثل سعر الشراء بالنسبة لها ثم تضيف 2 % من السعر المختار لتحديد سعر البيع بالنسبة لها وقد تمت زيادة نسبة التجنيب للمصدرين وتعني تنازل البنك المركزي عن النقد الأجنبي من العملية التصديرية لصالح المصدر. وقد أدى هذا لتضييق الفجوة بين السعر الحر والسعر الموازي إذ انخفضت من 23 % في ديسمبر 1996 الي 6.9 % في ديسمبر 1997 ، استمر العمل بهذا النظام حتى أغسطس 1998 واتبع بعدد من الإجراءات مثل التجنيب لبعض السلع مثل القطن والصمغ العربي وقد تم إلغاء لجنة تحديد سعر الصرف وأصبح بنك السودان يقوم باحتساب متوسط ترجيحي متحرك لأربعة عشر يوماً بناءً علي معاملات البنوك والصرافات في النقد الأجنبي وقد نجحت هذه الطريقة في تقليل الفجوة ما بين سعر الصرف الحر وسعر السوق الموازي إلي حوالي 1%. أنظر الجدول رقم (1) أدناه

**جدول (1): الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي (1997-1999م)**

| السعر الموازي | السعر الرسمي | العام |
|---------------|--------------|-------|
| 1.840         | 1.712        | 1997  |
| 2.400         | 2.370        | 1998  |
| 2.5800        | 2.5160       | 1999  |

المصدر: بنك السودان (إدارة الدراسات والبحوث)

وفي مارس 1999 وبهدف تحقيق استقرار سعر الصرف أصدر البنك المركزي منشورا يوضح بموجبه الآلية التي يمكن أن يتدخل بها في سوق النقد وذلك من خلال مزادات (مناقصات) النقد الأجنبي للبنوك والصرافات، ثم ألغيت مزادات النقد الأجنبي واستعيض عنها بنظام غرف التعامل بالنقد الأجنبي للبنوك التجارية وبذلك أصبح لها الخيار في حالة وجود شح في النقد أما الاستدانة من بنوك أخرى أو اللجوء الي غرف بنك السودان.

**2/ التعويم المدار: (1999/2008م)**

شهدت هذه الفترة استقرار سعر الصرف بشكل لم يسبق له مثيل نتيجة لزيادة تدفقات عائدات النفط والتي اسهمت في توفير موارد مقدرة لسوق النقد الأجنبي، في هذه الفترة طبقت السلطات النقدية نظام سعر الصرف المرن المدار حيث أصبحت قوى العرض والطلب هي المحدد الأساسي لسعر الصرف ويكون التدخل في سوق النقد الأجنبي لتصحيح المسار ولإدارة السيولة في الاقتصاد.

عام 2000 شهد سعر الصرف استقرار كبير نتيجة لاستخراج وتصدير البترول وأصبح هنالك سعر صرف حقيقي واحد استقر في حدود 147.6 دينار سوداني للدولار ، في عام 2001 قام بنك السودان بإعلان آلية جديدة لتحديد سعر الصرف وهي آلية السعر التأشيري، وتم إلغاء نظام المزادات ليقوم بنك السودان بتغطية استخدامات غرف البنوك التجارية، في العام 2002 استهدفت السياسات المحافظة علي استقرار سعر صرف الدينار السوداني بالإضافة الي تعديل الهامش الذي يتحرك فيه السعر التأشيري من 1 % إلي 1.5 % إلي 2 % حسب مقتضيات حركة السوق ، في العام 2003م فقد استهدفت سياسات النقد الأجنبي المحافظة علي استقرار سعر الصرف والاستمرار في تحرير التعامل بالنقد الأجنبي، أيضاً تم وضع التدابير اللازمة لإدارة احتياطات الدولة من النقد الأجنبي، منذ العام 2004 م تم العمل لأول مرة علي ترفيع سعر الجنيه السوداني حيث رأت السلطات أن سعر الصرف للدينار السوداني مقابل العملات الحرة أقل من قيمته ولذلك بعد دراسة أعدها بنك السودان المركزي بالتعاون مع سلطات النقد الدولي تم التوصل الي ضرورة ترفيع سعر الصرف للدينار السوداني وبنهاية ديسمبر 2005 م وصل سعر صرف الدينار السوداني 246.26 دينار سوداني للدولار الأمريكي وقد قام البنك المركزي بالتنازل عن العديد من الموارد لصالح المصارف التجارية والصرافات وذلك بهدف تحقيق استقرار سعر الصرف ، في ديسمبر 2007 م جاء قرار التحول من الدولار الأمريكي الي العملات الحرة لمجموعة من الاعتبارات منها الحظر الاقتصادي الأمريكي القائم علي السودان منذ 1997 م إضافة الي اتجاه العديد من الدول لفك ارتباط عملاتها بالدولار الأمريكي مثل الصين وماليزيا وذلك لتفادي التقلبات في أسعار الصرف ، وفي يناير 2008م بدأ بنك السودان تطبيق عملية التحول الي العملات الأخرى فعلياً وقد كانت إستجابة القطاع العام أكبر من إستجابة القطاع الخاص وذلك لسيطرة عملة الدولار في أذهان الجمهور في التعامل (عبدالله، يونيو2016).  
أنظر الجدول رقم(2) أدناه:

**جدول (2): الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي (1999-2008)**

| السعر الموازي | السعر الرسمي | العام |
|---------------|--------------|-------|
| 2.5800        | 2.5160       | 1999  |
| 2.5740        | 2.5714       | 2000  |
| 2.6140        | 2.5835       | 2001  |
| 2.6464        | 2.6334       | 2002  |
| 2.6169        | 2.6011       | 2003  |
| 2.6059        | 2.5793       | 2004  |
| 2.4626        | 2.4305       | 2005  |
| 2.2097        | 2.1623       | 2006  |
| 2.0121        | 2.0033       | 2007  |
| 2.1143        | 2.0913       | 2008  |

المصدر: بنك السودان (إدارة الدراسات والبحوث)

**3/ التعويم المدار وفترة شح موارد النقد الاجنبي: (2009/2018م)**

في العام 2009 م كان هناك شح في النقد الاجنبي نتيجة للأزمة المالية العالمية فقد تقلصت عائدات النفط بشكل واضح واصبحت عائدات الصادرات غير البترولية في تراجع، ولذلك بدأت بعض الضغوطات تظهر في سوق النقد الاجنبي ومن أهم المؤشرات التي تقيس ذلك بروز السوق الموازي من جديد فمذ اوائل 2009 بدأت تتعدد اسعار الصرف في ومع التخفيضات المتلاحقة لسعر الصرف الرسمي ايضا انخفض سعر الصرف في السوق الموازي.

في عام 2010 وجه البنك المركزي البنوك والصرافات بمنح حافز يبلغ 16.29% لكل من يبيع نقداً اجنبياً للمصارف والصرافات بإضافة النسبة نفسها إلى سعر البيع، وسمح بفتح الحسابات الحرة بما لا يقل عن خمسة آلاف يورو مع تقديم ما يثبت وجود تدفقات مستمرة للحساب المفتوح. علي كل نجد أن الفترة من بعد العام 1997 شهدت استقرار في سوق النقد الاجنبي واستمر هذا الاستقرار حتى نهاية العام 2005 ثم بعد ذلك تأثر سعر الصرف بالأزمة المالية العالمية التي بدأت تظهر اعتباراً من العام 2007 لكن التأثير الفعلي علي السودان بدأ منذ العام 2008 حيث بدأت الضغوط علي سعر الصرف نتيجة لانخفاض احتياطات النقد الاجنبي ثم ظهرت بعد ذلك الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي وأخذت هذه الفجوة في الارتفاع وقد بلغت 4 % في عام 2009. فقد ارتفع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي نتيجة لتبعات الازمة المالية العالمية وكذلك فقدان البترول بسبب انفصال دولة جنوب السودان. تمثل الآثار المترتبة على انفصال جنوب السودان اهم الاسباب التي عمقت من مشكلة ندرة موارد النقد الاجنبي، حيث فقدت البلاد 76% من موارد النقد الاجنبي وحوالي 56 % من الإيرادات العامة للدولة، وسرعان ما انتقلت الصدمة الى القطاعات الاقتصادية المختلفة وشهدت البلاد ارتفاع الضغوط التضخمية منذ يوليو 2011م، وتدنّى الإنتاج الحقيقي في القطاعات الإنتاجية وارتفع عجز الموازنة العامة وترتب على ذلك تنامي الكتلة النقدية وارتفاع تكلفة المعيشة. (بنك السودان، 2011م)، لذلك قام البنك المركزي باتخاذ العديد من الاجراءات بهدف ترشيد الطلب علي النقد الاجنبي منها:

- تطبيق هامش 0.04 % بين سعر الشراء والبيع لكافة العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- منع الصرافات من القيام بالتحويل بغرض تغذية حساباتها مع المراسلين بالخارج.
- وضع ضوابط لتنظيم استخدامات النقد الاجنبي لأغراض الدفعيات غير المنظورة بالبنوك والصرافات شملت السفر والتحويلات للأغراض المختلفة.

- أن يتم فتح الإعتمادات الخاصة باستيراد المواد البترولية بالبنك المركزي بدلاً من البنوك التجارية.

- رفع نسبة هامش ربح الاستيراد المدفوع إلى 100 %.

وفي عام 2012م قام بنك السودان المركزي بتخفيض سعر الصرف من 2.76 جنيه للدولار إلى 4.398 جنيه للدولار بنسبة 65%، مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم وأسعار الصرف في السوق الموازي. (بنك السودان، 2012)

قام بنك السودان المركزي بتصحيح سعر صرف الجنية السوداني في السوق المنظم ليعكس قيمته الحقيقية، حيث تم تخفيض قيمته من 4.4 جنيه للدولار إلى 5.7 جنيه للدولار في سبتمبر 2013م. أن الفجوة الكلية ما بين السعر الرسمي (6.2 جنيه للدولار) والموازي (8.8 جنيه للدولار) قد بلغت 42% بنهاية عام 2014م، وقفزت إلى 85% في نهاية عام 2015م، في عام 2016 اتخذ بنك السودان العديد من السياسات والجراءات التي أدت إلى إحداث استقرار نسبي في سعر الصرف حيث تقلصت الفجوة بين السعر الرسمي والموازي إلى 5% فقط في ديسمبر 2016م. (بنك السودان، 2016م). تم تعديل سعر الصرف بتضمين حافز تشجيع الصادرات وتحويلات السودانيين العاملين بالخارج ضمن السعر التأشير، وتم تعديل سعر صرف بنك السودان المركزي، و تعديل سعر الصرف التأشير للسوق المنظم عدة مرات خلال عام 2018م ؛ وذلك لتقليل الفجوة بين سعر الصرف في السوق المنظم والسعر في السوق الموازي. ومواصلة جهود البنك المركزي للمحافظة على استقرار سعر الصرف تم إنشاء آلية صناع السوق كجهة مستقلة لإعلان سعر الصرف من واقع معلومات السوق، ومن ثم تطبيق السعر المعلن بواسطتها على كافة المعاملات بالنقد الاجنبي . ونتيجة لهذه الاجراءات انخفضت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي من 202 % في ديسمبر 2017 الي 71 % في ديسمبر 2018م. (بنك السودان، 2018م)

## 2. العوامل المؤثرة على سعر الصرف في السودان في الفترة (2018-1998م )

### تغيرات معدل التضخم في السودان (2018-1998م)

ظل السودان كغيره من الدولة النامية يعاني من التضخم ولفترات طويلة وإن اختلفت حدته من فترة إلى أخرى ما بين الارتفاع والانخفاض، وقد يعزى ذلك لبعض السياسات الاقتصادية غيرا لملائمة وللمشاكل الهيكلية التي ظلت تلازم الاقتصاد السوداني لفترة طويلة، ولقد لعب الانفاق الحكومي المتعظم دورا كبيرا في ارتفاع معدل التضخم لاسيما وأن هذا الإنفاق لا يقابله إنتاج متناسب ويتم تمويله بزيادة عرض النقود. وقد تطلب الموقف ضرورة الاهتمام بدعم العرض والاستقرار النقدي من حيث حسن كفاءة استغلال الموارد المصرفية وذلك بتركيز التمويل في تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وزيادة حصة القطاع الخاص من التمويل المحلي وتقليص استنادة الحكومة المركزية من بنك السودان لأقصى حد نظراً لدخول مبيعات صادرات البترول السوداني كرافد مهم من روافد الإيرادات في الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (3) معدل التضخم في السودان في الفترة (2018-1998م)

|      |      |      |      |      |      |      |      |      |      |      |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
|      | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 |
|      | 8.1  | 7.2  | 8.5  | 8.4  | 7.4  | 8.3  | 4.9  | 8.1  | 16.1 | 17   |
| 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 |
| 62.8 | 32.6 | 17.8 | 16.9 | 36.9 | 37.1 | 35.1 | 18   | 13.1 | 11.2 | 14.3 |

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية (2018-1998م)

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن معدل التضخم بلغ 17% في عام 1998م ، وانخفض حتى بلغ 16.1 %، في عام 1999م ، واستمر في الانخفاض حيث بلغ 8.1% في عام 2000م و 4.9% في عام 2001م ، وعاود الارتفاع في 2002 حيث بلغ 8.3%، وانخفض إلى 7.4 % في العام 2003م ، يرجع السبب في زيادة

معدلات التضخم في هذه الفترة إلى أسباب سياسية مثل الحروب التي استنزفت كثير من الموارد الاقتصادية للدولة مما أدى إلى زيادة الكتلة النقدية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم ، وأيضاً تمويل القطاع العام على حساب القطاع الخاص مما أدى إلى حرمان القطاع الخاص من التمويل المطلوب لتحريك نشاطه. نلاحظ استقرار وانخفاض في معدلات التضخم خلال الفترة من يناير (2004-2007) يرجع ذلك إلى التوسع النقدي الكبير بسبب ارتفاع عائدات البترول، باستثناء العام 2005 والذي بلغ فيه المعدل 8.5% كما نلاحظ ارتفاعه مرة أخرى في العام 2008 إلى 14.3% مقارنة بـ 8.1% في عام 2007م أي بزيادة بنسبة 6.2% ومن ثم واصل المعدل الارتفاع خلال الفترة (2009-2013) حيث بلغ حوالي 11.2% في نهاية عام 2009م نتيجة لانفصال الجزء الجنوبي من البلاد في عام 2011م وتأثر الاقتصاد وخروج صادرات النفط من الموازنة العامة للدولة والتي كانت تمثل نسبة كبيرة من موارد النقد الأجنبي والحظر الاقتصادي الأمريكي على السودان، مما نتج عنه ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار. وبأواخر العام 2013م بلغ معدل التضخم 37.1% ويعزى ذلك لارتفاع التضخم في جميع المجموعات السلعية وخاصة المحروقات بسبب رفع الدعم جزئياً عنها ضمن حزمة إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي نفذت خلال العام 2013م ثم انخفض المعدل مرة أخرى إلى 36.9% في العام 2014م ويعزى ذلك إلى محاولة النهوض بالاقتصاد السوداني وخفض معدلات التضخم عن طريق تطبيق البرنامج الثلاثي الإسعافي الذي نفذ خلال الفترة (2012-2014) م من خلال التصنيع بغرض زيادة الصادرات وإحلال الواردات الأساسية من السلع، وكذلك تطبيق الخطة الخمسية للإصلاح الاقتصادي خلال الفترة من (2012-2016)م وواصل الانخفاض في عام 2015م وصل إلى 16.9% ، بينما لم يتجاوز 17.8% في عام 2016 ، وعاود الارتفاع مرة أخرى حيث سجل معدل التضخم السنوي لعام 2017م أعلى ارتفاعات شهدتها تاريخ التضخم في السودان؛ إذ بلغ 32.4% ، وهو العام الذي رفعت فيه الحكومة الدعم عن المحروقات ، وواصل الارتفاع إلى أن بلغ 62.9% في عام 2018م ، ويشير الاتجاه العام لمعدل التضخم الكلي خلال الفترة (2014 – 2018) إلى اتجاه تصاعدي .

### تغيرات معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في السودان (1998-2018)م

**الناتج المحلي الإجمالي :** هو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية (سنة) وهناك ثلاثة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي وهي طريقة القيمة المضافة وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل. ووفقاً لطريقة القيمة المضافة فيعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم المضافة بواسطة الأنشطة الاقتصادية في الدولة خلال فترة زمنية معينة. أما بطريقة الإنفاق فهو مجموع الإنفاق على شراء السلع والخدمات المنتجة في الدولة بغرض الاستهلاك النهائي خلال فترة زمنية محددة. كما يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بأنه مجموع قيم الدخل المتولدة من ممارسة النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج السلعي أو الخدمي في الدولة خلال فترة زمنية محددة.

جدول رقم (4): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من العام (1998-2018)

|      | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006  | 2007  |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|-------|-------|
|      | 6.0% | 6.0% | 8.3% | 8.3% | 6.5% | 6.0% | 9.1  | 8.3% | 10.0% | 10.2% |
|      | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016  | 2017  |
| 2018 | 7.7% | 6.9% | 5.2% | 1.2% | 1.4% | 4.4% | 3.6% | 4.9% | 4.5%  | 4.8%  |
|      |      |      |      |      |      |      |      |      |       | 2.8%  |

المصدر : بنك السودان المركزي، التقارير السنوية من (1998-2018)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الفترة (1998-2018) م شهدت نمواً في الناتج المحلي ، و سجل إزدياداً مستمراً حيث كان في العام 1998م 6% وبلغ أعلى مستوى له في العام 2007م ويعود ذلك إلى تصدير البترول السوداني في العام 1999م مما ساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي. من الجدول أعلاه نلاحظ أنّ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ظل متزايداً ويعزى ذلك إلى دخول البترول السوداني من ضمن صادرات السودان مما أدى إلى زيادة واستقرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاتجاه الموجب، كما نلاحظ أنّ معدل نمو الناتج

المحلي الاجمالي سجل أعلى مستوى له في العام 2007م حيث بلغ 10.2% ويعزى ذلك للإستقرار الإقتصادي الذي صاحب تلك الفترة. بدأ معدل نمو الناتج المحلي بالإخفاض في العامين التاليين 2008م، 2009م وذلك نسبة للأزمة العالمية التي أصابت معظم إقتصاديات العالم ، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 الى 6.9% نسبة لانخفاض معدل نمو معظم القطاعات الإنتاجية ، كما انخفض الى 5.2% في العام 2010م و1.2% في العام 2011م نتيجة لانخفاض قطاع النفط بصورة أساسية لانخفاض أسعار النفط بسبب الازمة العالمية ونقص حجم الصادرات من النفط والعائد منه نتيجة لانفصال الجنوب في العام 2011م. ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى 4.4% في عام 2013م مقارنة بمعدل نمو 1.4% في عام 2012م نتيجة لارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي بسبب ارتفاع معدل نمو قطاع النفط من سالب 68.2% في العام 2012 م الى 38.2% في العام 2013م، وذلك لدخول بعض المربعات في الإنتاج وزيادة انتاج بعض الشركات (بنك السودان ، التقارير السنوية) . وفي عام 2014م انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى 3.6% نتيجة لانخفاض معدل نمو القطاع الزراعي مما أدى لانخفاض المحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية وانخفاض تدفق التمويل المصرفي لقطاع الزراعة ، وكان هناك ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى 4.9% في العام 2015م نتيجة لارتفاع معدل نمو القطاع الزراعي وارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات الى 6.3% في عام 2015م. (سارا، 2018م ) وبعد ذلك إرتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي من 4.5% عام 2016م الى 4.8% عام 2017م ، ثم إنخفض الى 2.8% عام 2018 م (العرض الاقتصادي، 2018م)

#### تغيرات أسعار الفائدة (هوامش المربحات ) في السودان في الفترة (1998-2018)م

مفهوم هوامش الارباح المربحات تعني بصفة عامة تكلفة التمويل الذي يقدمه المصرف وهي نسب الارباح المتفق عليها بين العميل والبنك عند منح التمويل بصيغة المربحة وهي الزيادة المضافة علي ثمن السلعة الاول الذي اشتراها به البنك ، لذلك تسعى البنوك لتعظيم أرباحها من خلال تعظيم العائد علي التمويل الذي يعتبر احد المكونات الربحية الأخرى المتمثلة في (العمولات ، فتح خطابات الإعتمادات ، العائد علي الاوراق المالية ، رسوم الخدمات المصرفية الأخرى ) . ومنذ انتهاء النظام المصرفي الإسلامي في عام 1984 وحتى 1994 م ظلت المصارف تحدد هوامش المربحات بالنسبة لها حسب العرض والطلب علي التمويل المصرفي دون تدخل البنك المركزي في عملية تحديد نسب هوامش أرباح المربحات ، ولكن بعد إلغاء السقوف التمويلية الكلية في يوليو 1994 م – تماشياً مع سياسات التحرير الإقتصادي – أصبحت لا توجد للبنك المركزي آلية مباشرة للتأثير في الطلب علي التمويل المصرفي .

ومن أهم العوامل التي تؤثر علي تكلفة التمويل المصرفي بصورة عامة الآتي : النمو الإقتصادي ، السياسة النقدية ، توقعات إرتفاع معدل التضخم ، العائد المتوقع للتمويل ، المخاطر المتوقعة ، العمليات المصرفية للمصرف والإدارة المثلي للموارد بالإضافة إلي عدد من العوامل الأخرى .

جدول رقم (5): هوامش أرباح المربحات من العام (1998-2018)

| 1998  | 1999  | 2000  | 2001  | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006  | 2007  |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| 45.0% | 27.0% | 21.0% | 14.0% | 16.0% | 17.0% | 10.7% | 11.2% | 10.4% | 11.4% |
| 2008  | 2009  | 2010  | 2011  | 2012  | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  | 2017  |
| 11.5% | 10.2% | 9.7%  | 10.7% | 11.3% | 12.0% | 16.7% | 12.4% | 12.0% | 13.6% |
| 2018  |       |       |       |       |       |       |       |       | 14.4% |

المصدر : بنك السودان المركزي، التقارير السنوية من (1998-2018)

بالنظر الي الجدول أعلاه رقم ( 5 ) شهدت الفترة ( 1994-2018 م ) ارتفاعاً ملحوظاً في هامش ارباح المربحات وقد بلغ اعلي نسبة 45.0% في العام 1998م ومن العام 1999 م بدأ ينخفض تدريجياً حيث بلغ 27.0%، وفي العام 2000 م بلغ 21.0% وانخفض في 2001 م حيث بلغ 14.9%. وفي العام 2002 م زاد زيادة طفيفة بحوالي 16.0% واستمر في الزيادة حتي بلغ 17.0% في العام 2003 م وبدأ يتناقص مرة ثانية في

الاعوام 2004م، 2005م، 2006م حيث بلغ 10.7%، 11.2%، 10.4% على التوالي . وفي عام 2007م بلغ 11.4% بينما بلغ 11.0% في عام 2008م ، ومن ثم استمر في الانخفاض الى ان وصل لأقل نسبة في العام 2010م وكانت بمقدار 9.7% ، وارتفع مرة ثانية بنسب متقاربة ما بين عامي 2011م و 2012م بلغت 10.7%، 11.3% على التوالي . وفي العام 2013م زاد الى 12.0% ، واستمر في الزيادة الى العام 2014م التي بلغت 16.7% واستقر في العامين 2015م و 2016م بنسبة بلغت 12.0% وعاود الارتفاع في عام 2017م بنسبة 13.6% إلى أن وصل إلى 14.4% في عام 2018م .

### منهجية الدراسة والأساليب الاحصائية المستخدمة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي القياسي لوصف وتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة بهدف الحصول على معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة ، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الاحصائية والقياسية والتي تمثلت فيما يلي :

طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) : وتعتبر هذه الطريقة من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع ، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع ، كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلومات بعد تحقق افتراضاتها لكل يتم الحكم على جودة النموذج المقدر .

### نموذج الانحدار الخطي البسيط : Simple Liner Regression

نموذج الانحدار البسيط هو نموذج احصائي يقوم بتقدير العلاقة التي ترتبط بين متغير كمي واحد وهو المتغير التابع مع متغير كمي آخر هو المتغير المستقل . وينتج من هذا النموذج معادلة احصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغيرين أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغير المستقل. ويمكن صياغة العلاقة الاحصائية بالنموذج التالي :

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_i + \varepsilon_i$$

حيث:

- $y_i$  : المتغير التابع .
- $x_i$  : المتغير المستقل .
- $\varepsilon_i$  : الخطأ العشوائي .
- $\beta_0$  : قيمة ثابتة تعبر عن قيمة  $y$  عندما تكون قيمة  $x$  تساوي صفر .
- $\beta_1$  : ميل الخط المستقيم الذي يوضح العلاقة .

ويفترض النموذج أن  $y$  متغير عشوائي يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط يتربط بقيمة  $x$  ويتباين ثابت على اختلاف قيم  $x$  .

### متغيرات الدراسة :

لكي نقوم بصياغة نموذج الدراسة المطلوب ، لا بد من القيام بتحليل العوامل والمتغيرات المستقلة التي تؤثر على الظاهرة المعني قياسها ( المتغير التابع ) وفي هذه الدراسة المتغير التابع هو سعر الصرف في السودان .

- 1- المتغير التابع : سعر الصرف :
- 2- المتغيرات المستقلة :

معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي : Growth Rate of GDP

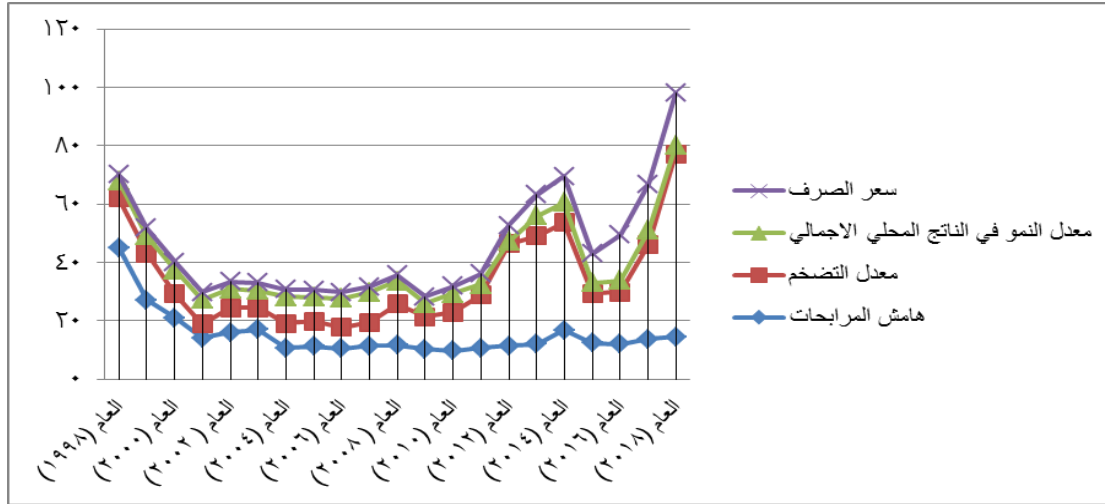
معدل التضخم : Inflation Rate

هامش المربحات : PR

مصادر جمع البيانات : إتمدت الدراسة على بيانات التقارير السنوية لبنك السودان المركزي والتي تمثلت في بيانات سنوية للمتغيرات للفترة من 1998م إلى 2018م ، حيث جمعت البيانات السنوية وذلك حسب توافرها في بيانات بنك السودان المركزي

شكل رقم (1)

بيانات الدراسة متمثلة في سعر الصرف مقارنة بمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم وهامش المربحات للأعوام : 1998 – 2018م



المصدر : اعداد الباحثين

إثبات فروض الدراسة :

الفرضية الأولى :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GGDP) وسعر الصرف. ولإثبات هذا الفرض تم إجراء اختبار تحليل الانحدار الخطي لمعرفة أثر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GGDP) على سعر الصرف وكانت نتائج جدول تحليل الانحدار الخطي كما يلي:

جدول رقم (6)

نتائج تحليل الانحدار الخطي

| قيمة R | قيمة R <sup>2</sup> | قيمة معامل التحديد R <sup>2</sup> | قيمة F | قيمة Sig |
|--------|---------------------|-----------------------------------|--------|----------|
| 0.546  | 0.298               | 0.261                             | 8.058  | 0.011    |

المصدر : إعداد الباحثين

تشير نتائج الجدول رقم (6) إلى أن قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R قد بلغ (0.546) ، مما يؤكد على وجود علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GGDP) وسعر الصرف، زيادة الناتج المحلي الاجمالي يؤدي إلى تحسين قيمة العملة المحلية . بينما بلغ معامل التحديد R<sup>2</sup> (0.298) ، في حين كان معامل التحديد المصحح R<sup>2</sup> (0.261) مما يعني بأن المتغير المستقل التفسيري (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GGDP)) استطاع أن يفسر (30%) من التغير الحاصل في (سعر الصرف) .

كما تشير قيم تحليل التباين والذي يمكن التعرف من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية  $F$  حيث تشير النتائج بجدول تحليل التباين معنوية اختبار  $F$  ( $P.Value < 0.05$ ) إذ بلغت قيمة  $P.Value = 0.011$ .

جدول رقم (7)  
نتائج معاملات الانحدار ودلالاتها التفسيرية

| المتغير التابع | المتغيرات المستقلة         |         |
|----------------|----------------------------|---------|
| Y              | B الحد الثابت غير المعياري | X1      |
| قيمة المعامل   | 12.727                     | -1.155- |
| قيم اختبار T   | 4.687                      | -2.839- |
| المعنوية       | 0.000                      | 0.011   |

المصدر : إعداد الباحثين

تشير نتائج الجدول رقم (7) إلى أن قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع كانت :  
من الجدول نستنتج ان المتغير المستقل (معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GGDP)) كان معنوياً من الناحية الإحصائية وفقاً لاختبار  $t$  (عند مستوى معنوية  $P \leq 0.05$ ).

الفرضية الثانية :

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم ( Inflation Rate ) وسعر الصرف.  
وللتحقق من صحة هذا الفرض تم إجراء اختبار تحليل الانحدار الخطي لمعرفة أثر معدل التضخم ( Rate Inflation ) على سعر الصرف وكانت نتائج جدول تحليل الانحدار الخطي كما يلي:

جدول رقم (8)  
نتائج تحليل الانحدار الخطي

| قيمة R | قيمة R <sup>2</sup> | قيمة معامل التحديد R <sup>2</sup> | قيمة F | قيمة Sig |
|--------|---------------------|-----------------------------------|--------|----------|
| 0.743  | 0.552               | 0.529                             | 23.44  | 0.000    |

المصدر : إعداد الباحثين

من الجدول رقم (8) نلاحظ بأن قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R قد بلغ (0.743) ، مما يوضح بأنه توجد علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر الصرف ، بمعنى أن زيادة معدل التضخم يؤدي إلي ارتفاع قيمة العملة الأجنبية تجاه العملة المحلية .

بينما بلغ معامل التحديد  $R^2$  ( 0.552 ) في حين كان معامل التحديد المصحح  $R^2$  (0.529) مما يعني بأن المتغير المستقل التفسيري (معدل التضخم ( Inflation Rate ) استطاع أن يفسر (55%) من التغير الحاصل في (سعر الصرف ) .  
كما تشير قيم تحليل التباين والذي يمكن التعرف من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F حيث يُلاحظ من جدول تحليل التباين معنوية اختبار F (  $P.Value < 0.05$  ) إذ بلغت قيمة  $P.Value = 0.000$  .

#### جدول رقم (9)

نتائج معاملات الانحدار ودلالاتها التفسيرية

| المتغير التابع | المتغيرات المستقلة         |       |
|----------------|----------------------------|-------|
| Y              | B الحد الثابت غير المعياري | X1    |
| قيمة المعامل   | 0.591                      | 0.266 |
| قيم اختبار T   | 0.461                      | 4.842 |
| المعنوية       | 0.650                      | 0.000 |

المصدر : إعداد الباحثين

تشير نتائج الجدول رقم (9) إلى أن قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغير المستقل على المتغير التابع كانت :  
ان المتغير المستقل ((معدل التضخم ( Inflation Rate )) كان معنوياً من الناحية الإحصائية وحسب اختبار t ( عند مستوى معنوية  $P \leq 0.05$  ) .

#### الفرضية الثالثة :

وجود علاقة عكسية بين هامش المربحات وسعر الصرف، انخفاض هامش المربحات يؤدي إلى تحسين قيمة العملة المحلية تجاه العملة الأجنبية.  
وللتحقق من صحة هذا الفرض تم إجراء اختبار تحليل الانحدار الخطي لمعرفة أثر معدل هامش المربحات ( PR ) على سعر الصرف وكانت نتائج جدول تحليل الانحدار الخطي كما يلي:

#### جدول رقم (10)

نتائج تحليل الانحدار الخطي

| قيمة R | قيمة $R^2$ | قيمة معامل التحديد $R^2$ | قيمة F | قيمة Sig |
|--------|------------|--------------------------|--------|----------|
| 0.151  | 0.023      | -0.029-                  | 0.442  | 0.000    |

المصدر : إعداد الباحثين

من الجدول رقم (10) نلاحظ بأن قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط  $R$  قد بلغ (0.151) بينما بلغ معامل التحديد  $R^2$  (0.023) في حين كان معامل التحديد المصحح  $R^2$  (0.029) مما يعني بأن المتغير المستقل التفسيري (هامش المراجعات) استطاع أن يفسر (2%) من التغير الحاصل في (سعر الصرف).

جدول رقم (11)  
نتائج معاملات الانحدار ودلالاتها التفسيرية

| المتغير التابع | المتغيرات المستقلة         |         |
|----------------|----------------------------|---------|
| Y              | B الحد الثابت غير المعياري | X1      |
| قيمة المعامل   | 7.012                      | -0.098- |
| قيم اختبار T   | 2.798                      | -0.655- |
| المعنوية       | 0.011                      | 0.514   |

المصدر : اعداد الباحثين

تشير نتائج الجدول رقم (11) إلى أن قيمة الثابت ومعاملات الانحدار ودلالاتها الإحصائية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع كانت :  
من الجدول نستنتج ان المتغير المستقل ((هامش المراجعات (PR)) كان معنوياً من الناحية الإحصائية وحسب اختبار  $t$  (عند مستوى معنوية  $P \leq 0.05$ ) .

## النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج

#### أظهرت نتائج الدراسة الآتي:

- 1- هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، من خلال إشارة الناتج المحلي الإجمالي السالبة وهي توافق النظرية الاقتصادية ، حيث أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلي تحسين قيمة العملة المحلية
- 2- هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم وسعر الصرف وهي توافق النظرية الاقتصادية وذلك من خلال الإشارة الموجبة لمعامل التضخم ، أي أن زيادة معدل التضخم يؤدي إلي انخفاض قيمة العملة المحلية تجاه العملة الأجنبية.
- 3- توجد علاقة عكسية ذات إحصائية بين هامش المربحة وسعر الصرف وهي توافق النظرية الاقتصادية وذلك من خلال الإشارة السالبة لمعامل هامش المربحة.
- 4- تدهور قيمة الجنيه السوداني بصورة كبيرة خلال فترة الدراسة لا سيما عقب إنفصال جنوب السودان حتى وصل سعر صرف الجنيه السوداني في السوق الموازي ضعف سعره في السوق الرسمي.

### ثانياً : التوصيات

1. التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لأنه لا يمكن لسياسة سعر الصرف لوحدها ان تحقق استقراراً في سوق الصرف من دون ان يكون هناك تنسيق مستمر ما بين السياستين النقدية والمالية باتجاه يحقق الترابط بين اهداف نظام الصرف المتبع ، إذ ان الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار الذي توفره السياسة النقدية عبر التحكم بأداة سعر الصرف ، لابد أن يرافقه سياسة مالية قادرة على توليد استثمارات تدفع عجلة النمو الحقيقي في الاقتصاد.
2. قيام السلطة النقدية بالعمل على تقليص العملة في التداول وزيادة الدائع الجارية ومكافحة السوق الموازي للعملة ، وذلك بتقليل الفرق ما بين السعر الرسمي والسعر الموازي للصرف والعمل على جذب العملة داخل المصارف من خلال تشجيع التعامل بالحسابات الجارية وتوسيع قاعدة العادات المصرفية وتنمية العادات الادخارية وتعزيز ثقة الافراد بالعملة الوطنية .
3. العمل على تحقيق معدلات تضخم متدنية وذلك باتخاذ السياسات التي تساعد على تقليل معدلات التضخم حيث يتمكن البنك المركزي من المحافظة على استقرار سعر الصرف والعمل علي زيادة الانتاج والانتاجية وتحسين جودة السلع والخدمات المنتجة محليا التي تؤدي بدورها الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما ينعكس ايجابا على النمو الاقتصادي واستقرار سعر الصرف
4. خفض الإنفاق العام لاسيما غير الضروري منه، مع إيقاف تمويل المشاريع التي بإمكان القطاع الخاص أن ينفذها ، و تنويع مصادر الإيرادات العامة مما يعزز ذلك من التخفيف من العجز الداخلي (الموازنة العامة) والخارجي (ميزان المدفوعات) ومن ثم رفع سعر الصرف للعملة المحلية وارتفاع قيمتها مقابل العملة الأجنبية.
5. تحقيق تناسب متوازن بين كل من الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي من أجل الوصول إلى التوازن في القطاعين الحقيقي والنقدي على حد سواء .
6. بذل المزيد من الجهود نحو تنظيم و توحيد سوق النقد الأجنبي و تبسيط الإجراءات المتعلقة بحيازة و تداول النقد الأجنبي فيما يتعلق بحركة الصادرات و الواردات ، و ذلك تجنباً لوجود سوق موازي للمضاربة في أسعار العملات ، بالإضافة الى توسيع مجال استخدامات المصارف والصرافات من النقد الأجنبي بإدخال المزيد من المعلومات والأنشطة التي لا تقوم بتغطيتها لتقليص حجم السوق الموازي.
7. العمل على تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية وإبتكار المزيد من الأدوات المالية و النقدية التي تساهم في عملية الإصلاح المالي و النقدي ، و ذلك من خلال انتهاج سياسات مالية و نقدية سليمة و فعالة من شأنها تخفيض عجز الموازنة العامة و تقليص حجم الدين العام. مما يساهم في استقرار سعر الصرف في المدى المتوسط.

8. ضرورة رسم سياسات إقتصادية تساعد على النهوض بالقطاعات الاقتصادية الإنتاجية من أجل زيادة استغلال الموارد المتاحة والمعطلة في الاقتصاد وزيادة معدل النمو الاقتصادي .
9. تنويع تركيبة الصادرات مع التركيز على التصنيع بدلاً عن تصدير المواد في صورة خام.
10. وضع سياسات متسقة وغير متضاربة ترغب في دخول الاستثمارات ورؤوس الأموال الجديدة خصوصاً الاستثمارات الزراعية .
11. تشجيع المهاجرين على تحويل أموالهم عن طريق السوق الرسمي للمساهمة في رفع الادخار الوطني وزيادة القدرة على الاستثمار و الرفع من مستوى احتياطي العملة الصعبة.

## قائمة المراجع أولاً : المراجع العربية

1. إبراهيم، هويدا محجوب ، 2016م،تطور أداء معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (2004-2014 م)، مجلة المصرفي، العدد80، يونيو .
2. أبكر، عماد يعقوب، شرف الدين، ابو القاسم عبدالله ( 2013م) سعر الصرف في السودان دراسة تحليلية باستخدام الانحدار الخطي المتعدد والشبكات العصبية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لاتحاد للإحصائيين العرب، المحور الثالث.
3. بخيت، حيدر نعمة ( 2005م) اثر عرض النقد M1 على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995مجلة علوم انسانية: العدد 33تموز (يوليو).
4. بنك السودان المركزي ، إدارة الإحصاء، التقارير السنوية للفترة (1998-2018م).
5. حسن ، سارا عبدالقادر(2018م) ، اثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان في الفترة(1994-2015م) ، مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين المجلد 11 ، العدد42.
6. الحسني ، عرفان تقي(1999م) ، التمويل الدولي، دار لردلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، الاردن .
7. خضير، ايمان عبد ( 2014م)، قياس وتحليل العلاقة بين اسعار النفط وسعر صرف الدولار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد ، المجلد 20 ، العدد 79.
8. رفاعي، عصام الدين رفاعي (2017م ) ، أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد ، جامعة افريقيا العالمية، السودان.
9. العباس، بلقاسم ( 2003م)، سياسات اسعار الصرف ، سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، العدد 23الكويت.
10. عباس، صباح نوري( 2008م) اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة ( 1990-2005بحث تطبيقي)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 17.
11. عبدالله، مصطفى محمد( 2016م)، أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم ، دراسة تجريبية لحالة السودان ، مجلة المصرفي ، العدد 80.
12. عوض الله، زينب حسين( 2008م)، العلاقات الاقتصادية الدولية، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر.
13. الغالبي، عبد الحسين جليل (2011م) سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات )، عمان، الاردن : دار صفاء للنشر والتوزيع.
14. قدي، عبدالمجيد (2006م)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
15. مهوس، حسين عطوان ( 2015م)،سعر صرف الدينار ما بين الاحتياطات ومتطلبات الاستقرار السعري، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد \_ جامعة بغداد .
16. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (لأقل البلدان نمواً) جنيف تقرير 93-94، منشورات الأمم المتحدة نيويورك 1994م -ص75 - 86.
17. وارتان، سونيا أرزروني ( 2015م) ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ،جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة الخليج العربي / قسم الدراسات الاقتصادية .
18. موري، سمية(2009م)،اثر تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .

### ثانياً : المراجع الإنجليزية

- 1-Dornbusch, Reger, Stanley Fischer and Richards startz (2001)  
"Macroeconomics" Eleventh Edition , University of Washington , USA.
- 2-Ebaidalla, Mahjoub Ebaidalla, Impact of Exchange Rate Volatility on  
Macroeconomic Performance in Sudan, Economic Research Forum, Working Paper  
789, October 2013.
- 3-Mishkin, F.S, (2012) "Macroeconomics Policy and Practice", .University Columbia.  
U.S.A:Pearson.